في الواقع السياسي الدولي المعاصر ماذا يريد المركز

:عولمة الديمقراطية ام ديمقراطية العولمة؟

د.أحمد زبير

جامعة الجلفة

مقدمة: يحيي العالم كل سنة اليوم العالمي للديمقراطية الذي يصادف الخامس عشر من سبتمبر. كان ذلك بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2007. وإذ يحتفى ويحتفل بهذا اليوم فلما للديمقراطية من دلالة وأهمية بالنسبة إلى الشعوب كلها، والتي عانت الكثير منها من حالات الظلم واستبداد الأنظمة الشمولية، والقهر والتمييز العنصري ،وما اكثر ذرائع الظلم.

غير ان اعصارا قويا ضرب العالم فكرا وواقعا هو ظاهرة العولمة ،ومن جملة ماطاله هذا الاعصار وأتى عليه ، مجموع المفاهيم السياسية ومنها مفهومنا الديمقراطية،فماذا فعل بها وماذا حملها من المعاني والدلالات ؟؟هل ابقى على ذاك المعنى (الرومنسي)الجميل الذي يحمله لفظ ديمقراطية واكتفى بترويجه في العالم وايصاله إلى أقاصيه وأطرافه من باب تعميم الخيروجعل الشيْ عالميا،وهذا هو المعنى الذي يدل عليه ظاهر لفظ العولمة أم انه حمله معاني جديدة وتبناها سدنة العولمة بمايخدم اغراضهم واهدافهم الاستراتيجية التي سنتعرف عليها في ثنايا هذا المقال؟؟

لماذا التمسك بالديمقراطية؟؟

عرف الانسان الديمقراطية تنظيرا وممارسة، وهي تدخل في سياق سعي الإنسان إلى حل مشاكله مع السلطات المستبدة والشمولية التي تصادر أول ما تصادر حقوق الإنسان وكرامته ،وإذ سعى الإنسان وتوسل بالديمقراطية فلغاية هي إثبات وجوده وما يتبع ذلك من كرامة وحقوق وعدل واعتبار في المعادلة السياسية التي تنحل إلى أطراف يعتبر الشعب(الديموس) أهمها في أصول الديمقراطية ، وأن يكون ذا صوت مسموع يؤبه به ويؤخذ في الحسبان. "ذلك ان توسيع دائرة الحقوق الانسانية إنما يمر ابتداء بتوسيع سلطات الشعب على نفسه،وهذا هوجوهر الديمقراطية"[1] .

من تعاريف الديمقراطية التعريف المشهور الذي وضعه الرئيس الأمريكي ابراهام لنكولن (1809-1865) وهو "**حكم الشعب بواسطة الشعب لأجل الشعب** . " أو كما تقر الثورة الفرنسية أنها "حق الشعب المطلق في

أن يشرع لجميع أموره العامة بأغلب أصوات نوابه بحيث يكون لإرادة الشعب بذلك حرية غير مقيدة بأية قيود خارجية فهي سيدة نفسها ولا تسأل أمام سلطة غير سلطتها"[2]

لقد كانت الديمقراطية تضرب بجذورها في عمق تاريخ الفكر السياسي، لقد عرفتها الحضارة اليونانية القديمة، ومورست في الدولة المدينة الإغريقية كمدينة أثينا حيث كان أعضاء الجمعية للشعب هم من بأيديهم السلطة الفعلية .هذه الجمعية لم يكن يسمح بالحضور لجلساتها إلا للرجال الأحرار ، الذين يحوزون صفة المواطنة التي لا يتمتع بها العبيد والأجانب والنساء ،مما حمل على اعتبارها ديمقراطية (انتقائية) بمعنى من المعاني أي ديمقراطية نخبة. وهو ما عيبت به الديمقراطية الأثينية رغم سبقها وريادتها.

غير أن الانبعاث الجاد للديمقراطية والذي جعلها تنضج كنظرية ثم كواقع وممارسة ، جاء بعد الثورة الفرنسية ذات الشعارات المشهورة (حرية . أخوة - مساواة)إذ جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن* الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية سنة1791 "أن الأمة هي مصدر السلطات، بحيث لا يجوز لفرد ولا لهيئة ممارسة السلطة العليا إلا على اعتبار أنها صادرة منها ،وأن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة" وهذاهو في الحقيقة روح الديمقراطية ومبرر تسميتها .

إن الإعجاب بالديمقراطية حمل كل الأنظمة على ادعاء الاتصاف بها وممارستها بحق أو بباطل ،حتى الأنظمة الشمولية ذات القبضة الحديدية الباطشة والمكبلة للأيدي والمكممة للأفواه كانت تزعم أنها ديمقراطية ثم إن التعديلات والإضافات التي أدخلت على الديمقراطية ،التي تعتبر هذه أهمها، إنما هي ثمرة الجدل القائم والتأثير المتبادل بين الديمقراطية تنظيرا والديمقراطية واقعا وممارسة، في سياق الذهاب بالمفهوم والتجربة الديمقراطية إلى أوج نضجها وريادتها وقد تحقق لها ذلك إلى حد ما ، مما جعلها تأخذ حيزا مهما من اهتمام أهل السياسة يستوي في ذلك من ينظر(المفكرون) ومن يمارس(الحكام والمواطنون على حد سواء)إلى درجة تتيح لنا أن نقول أنها صارت بمعنى ما دينا جديدا للسياسيين المحدثين ،وصار يُجرّم من يتلكؤ في تطبيقها فضلا عن أن يرتد عنها أو يرفضها جملة وتفصيلا ،أو يأتي بما يناقضها، إن بالتصريح أو بالممارسة .وبعبارة اخرى فقد أصبح توخي الديمقراطية ورفع شعارها هو الذي يمنح هذا النظام السياسي أو ذاك شهاد ة حسن سيرة وسلوك معتمدة دوليا [1] .

إنها أفضل بديل عن النظام الثيوقراطي في أوربا في القرون الوسطى التي تشيع نظرية التفويض الإلهي كمصدر للسلطة وما تبع ذلك من مظالم تجد لها تسويغا في المسيحية التي تقول للإنسان من ضربك على خدك الأيمن فأدر له الأيسر.

وهي صمام الأمان من الانفجار الاجتماعي وملجأ وملاذ الشعوب والحكام على السواء من اللا استقرار والفوضى ،إذ ترسخ تقاليد التحول السياسي وانتقال السلطة عبر الصندوق وبصورة سلمية بعيدا عن العنف والاقتتال ،كما يحدث في الدول التي جرعتها من الديمقراطية منعدمة أو متدنية، فتلجأ إلى كل وسيلة وطريقة تلتف بها حول الصندوق ، لتنقض على الإرادة الشعبية وتصادرها وتحكم الشعب رغم انفه وبغير ارادته، وكما يقول كارل بوبر في محاضرة ألقاها سنة 1958 :"تكون الدولة حرة من الناحية السياسية إذا كانت مؤسساتها السياسية تمكن مواطنيها من الناحية العملية من تغيير حكومة قائمة دون سفك دماء متى كانت الأغلبية راغبة بذلك"[1] . وهي التي تجعل من منصب الحاكم والدولة وكل مؤسساتها وسائل لخدمة المواطن الذي هو الغاية بعد أن كان في الأنظمة غير الديمقراطية ،في أحسن حالاته الوسيلة لغاية في ذاتها هي منصب الحاكم: الوصول إليه والاستمرار فيه . وهي حافظة الحقوق للمواطن بمقتضى القانون الذي يحدد الحقوق والواجبات و لا يعلو عليه أحد ولا يتجاوزه أيا كان موقعه بدل ما كان من منة يتفضل بها مزاج الحاكم وهواه وكرمه.

وهي التي أعادت للمواطن وزنه السياسي والاجتماعي ،بعد خروجه من الحالة الرعوية،حالة العبودية والقصور والتبعية إلى حالة الحرية والكرامة، وهي بعض حقوق المواطنة التي تأبى الانكار أو المصادرة أيا كانت الجهة المصادرة، وأيا كانت الاعتبارات التي بمقتضاها تمت المصادرة. إلا ما كان ذا تسويغ قانوني تقره الديمقراطية نفسها. .. وهي المساواة أمام القانون بعد أن كان القفز عليه والخروج عنه. وهي تكرس دولة المؤسسات والقانون الذي يستفتى بشأنه المواطن بعد أن كانت دولة الاشخاص وأمزجتهم واهوائهم.. وهي التي تجعل المواطن مرجعا يرجع إليه ليشارك في القرارات المصيرية(يستوي في ذلك الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة (التمثيلية)، بعد أن كان من سقط المتاع لا شأن له بأمر الحكم والسياسة ، كما يقرر آلان تورين "فليس في واقع الأمر من ديمقراطية دون حرية اختيار الحاكمين من قبل المحكومين ودون تعددية سياسية "[2]. وهي التي تجعل الدولة لكل المواطنين على قدم المساواة بحيث لا تستأثر فئة مهما كان حجمها على الامتيازات والريوع الوطنية العامة دون سائر الفئات مهما صغر حجمها الديمغرافي. أو

تدنى مستواها. وهي التي تعترف بحق الأقلية ،المختلفة عن الأكثرية في هويتها وتميزها الإثني، فالديمقراطية هي النظام الذي تعترف فيه الأغلبية بحق الأقليات، لأنها تقبل بأن أكثرية اليوم ستصبح أقلية الغد، وتخضع لقانون يمثل مصالح مغايرة لمصالحها ولن يحول ذلك دون ممارستها لحقوقها الأساسية [3]. ذلك أن الانتقال السلمي للسلطة من حزب إلى حزب أو من فئة إلى أخرى أو من شخص إلى آخروتغير المواقع من السلطة إلى المعارضة ،تقليد ديمقراطي أصيل . وهي التي تجعل المواطن يحكم بمقتضى تعاقد بينه وبين من يحكمه بعد أن كان هذا الأخير يوصله إلى الحكم التفويض الإلهي أو القوة أو أي جهة أخرى ليست هي التعاقد مع المواطن أو "الديموس" على كل حال. فصار الشعب مصدر السلطة. وهي التي توزع السلطات (التشريعية ،القضائية، التنفيذية)وتفصل بينها بعد أن كان الملك أو الحاكم المستبد يستأثر بها ويجمعها في شخصه كما اشتهر عن الملك الفرنسي لويس14"أنا الدولة والدولة أنا. وهي التي تقيم المساواة بين المواطنين أمام القانون بعد أن كانت الفروق التي تصنعها الرتب والمواقع الاجتماعيــة والإثنيات .

وهي التي تتيح للمواطن هامشا من الحرية غير معهود فيما سبق من أنظمة الحكم كانت تصادر أول ما تصادر الحريات بأنواعها (شخصية – دينية – سياسية – اقتصادية....)رغم أهمية الحرية إذ يذهب بعض المفكرين إلى اعتبارها تتماهى مع الديمقراطية من جهة ومع إنسانية المواطن وكرامته من جهة أخرى بالتعدي فكأن الكرامة تساوي الحرية التي لاتقوم الديمقراطية ولا تتصور بدونها.

وهي لهذه الاعتبارات كلها – فيما يبدو ويشتهر - أفضل ما وصل إليه العقل البشري المنظر في مضمار السياسة، ومقارعة الظلم ومحاصرة الاستبداد الذي تمارسه الأنظمة الشمولية التي عرفها التاريخ تحت أي مسوغ أو ذريعة. ومن ثمة صار ت الديمقراطية هي المقابل لكل ماعدا ها من الأنظمة . بحيث يُجرّم من لا يطبع نظام حكمه بالديمقراطية. مهما كان النظام الذي يتخذه، ومهما كانت خلفياته ومسوغاته.

وأيا كانت حظوظ الدول من الديمقراطية وهي متفاوتة لامحالة في الأخذ بها، وأيا كانت الخطوط الذي ذكرنا بعضها أوضح من بعض في هذا الدولة أو تلك ،فإن الاتجاه العام

للعالم يبدو أنه يرمقها بخطى تتفاوت في السرعة والثبات من دولة إلى أخرى. فلا عجب – والحال هاته- أن نجد هذا الانبهار والتعلق بالديمقراطية ،إن من المنظرين السياسيين أو من الحكام الذين يتعلقون بها أو على الأقل يظهرون الحماس لها دفعا للحرج السياسي مع المجتمع الدولي واسترضاء له ،خاصة في عصرنا لاعتبارات جديدة ظهرت ولم تظهر فيما مضى* أو من المواطن الذي يبدو أن الوضع المريح له أن تسود

الديمقراطية على ضوء ما رأينا لها من خطوط عامة .كل ذلك حمل على أن يتخذ لها عيدا ويوما عالميا يحتفى ويحتفل به في العالم،ويأتي هذا الاحتفال تطبيقاً للقرار رقم 7/62 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 8 نوفمبر 2007م، الذي تضمن اعتبار يوم 15 سبتمبر من كل عام مناسبة للاحتفال باليوم العالمي للديمقراطية. كما حث القرار الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني على الاحتفاء والاحتفال بهذه المناسبة ابتداءً من العام 2008م، من خلال تسليط الضوء على واقع الديمقراطية في العالم، والسعي لمعالجة ما يعترضها من معوقات، تمنع تعميمها وتشريعها لتصبح حقاً ملزماً ومعترفاً به من قبل جميع الحكومات والمجتمعات في العالم.

الديمقراطية والعولمة:عرف العالم في القرن العشرين احداثا جساما هي حروب وصراعات اانتهت في عمومها بانتصار الولايات المتحدة او الحلف الي تنتمي اليه.(الحربين العالميتين الاولى والثانية.والحرب الباردة التي انتهت بانتصار المعسكر الغربي الليبرالي على حساب الشرق الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي.سنة 1991.ثم حرب الخليج الثانية ضد العراق والتي انتهت بانتصارالحلفاء بزعامة الولايات المتحدةالامريكية).

كل ذلك كان إيذانا بظهور العولمة التي ،وكما يقول جورج طرابيشي: العولمة هي الظَّاهرة التَّاريخيَّة المميزة لنهاية القرن العشرين أَو لبداية القرن الواحد والعشرين، مثلما كانت القوميَّة في الاقتصاد والسِّياسة والثَّقافة هي الظَّاهرة المميزة لنهاية

ولن ندخل هنا في تلك المشاحة المشهورة والمتعلقة بالمصطلح وحمولته الدلالية،فذلك مبسوط في كتب اخرى يستطيع القارئ الكريم ان يرجع اليها ،ولكننا نتناولها بالمعنى المشهور الذي هو جعل الشيء عالميا ويبدوان هذا المعنى ينسجم مع النزوع الامريكي خاصة الى السيطرة والتسلط وبسط النفوذ كماسنرى في بعض التصريحات لساسة امريكان وجعل العالم عالما واحدا واختراق الخصوصيات المحلية للدول وسيادتها ، في محاولة للاجابة عن سؤالنا المركزي:ماذا يريد المركز أن يفعل بذاك الارث البشري الثمين (الديمقراطية):

هل كان من مصلحة دول المركز(امريكا ومن يدور في فلكها) ان تروج لذاك المعنى التقليدي الموروث للديمقرااطية والذي استهوى كل العالم ونال رضاه، ام أن العولمة وسدنتها كان لهم رأي آخر إذ وظفوا الديمقراطية وحملوها دلالات ومعاني جديدة ووظفوها توظيفا آخر ينسجم مع موقعهم ونزوعهم ومصا لحهم التي يبدو انها مقدمة على كل شي ؟

حسب استشرافات غربية: الديمقراطية الليبرالية ،قدر محتوم ،

كانت أمهات أحداث القرن العشرين التي رأينا طرفا منها إيذانا بقيام ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي ليس إلا العالم القديم وقد زال أو أزيل أحد قطبيه ليبقى قطب واحد يأخذ بأزمة مجالات الحياة المختلفة – ومنها الحياة السياسية- فلوّنها بلونها،والذي ليس إلا الديمقراطية الليبرلية،وهي مذهب القطب الجديد الذي تعتنقه طوعا وكرها. وماينجر عن ذلك من تشكل لوعي جديد ينحل إلى أفكار كثيرة تأثرت وأثرت في إنسان هذا العصر، أيا كان مكانه من هذا العالم. وقوام هذا الوعي مجموعة أفكار ومفاهيم منها: الديمقراطية – حقوق الإنسان – السيادة النسبية – المواطنة العالمية – الاعتمـاد المتبادل – المجال السياسي العالمي- القرية الكونية، المجتمع المدني العالمي... وجدير بالملاحظة هنا أن بعض هذه الألفاظ والمفردات ليست جديدة في عمومها إنما الجديد هو التركيب والحمولة الدلالية التي أخذتها والتي تنسجم مع سياق العولمة وما تريد بثه، ومن ثم تشكل به وعيا خاصا يناسبها ويتلون باللون الذي تريده.نلمس ذلك في واقع العولمة التي جاءت تبشر بالديمقراطية الليبرالية ،وحقوق الإنسان الذي وضعت لها الإعلانات والمواثيق وصارت مقياسا مهما تقاس به شرعية حاكم من الحكام مهما بعد عن المركز، وسلاحا يشهر في وجه كل من يغضب هذا المركز(أمريكا ومن يدور في فلكها) من الأطراف (بقية دول العالم خاصة الدول النامية التي طالتها العولمة بمفاهيمها المشكلة للوعي الجديد عند الأنظمة والشعوب على حد سواء). لقد ازداد الوعي بأن العالم صار مكانا واحدا مفتوحة أقطاره

بعضها على بعض ،وينعكس هذا في عبارات مثل (القرية الكونية)و(الاقتصاد العالمي)و(الحكومة العالمية)و(المجتمع المدني العالمي)و(المواطنة العالمية). قربت أطرافها وسائل الاتصال والمواصلات مما سمح بتدفق كل شيء: المعلومات والخدمات والسلع والأفكار والقرارات والأحداث ولم تعد الحدود السياسية السيادية تقف في وجهها .لقد أفلت الأمر حتى من أيدي الحكومات التي كانت تحتمي بالحدود السياسية السيادية التقليدية التي كانت تسيج الدولة الوطنية وبقيت عاجزة عن صد هذا التيار الجارف الذي لا يقف في وجهه شيء. ولم تعد المجتمعات أو الدول كما كانت ذات يوم تلفها حدودها السياسية وتعتم على ما تفعله الأنظمة بشعوبها بل صار العالم كتابا مفتوحا لكل قارئ، ولم تعد تلك العبارة "هذا شأن داخلي" وهي حجة من لا حجة له ،والتي يحتمي بها الحكام و يلو كونها بحق أو بباطل ،لم تعد ذات وجاهة وتراجعت قوتها على الإقناع، ولم يعد يعبؤ بها كما كانت ذات يوم، بعد ما فتحت الحدود أو انهارت.

لقد كان سعي دول المركز وعلى رأسها أمريكا، إلى لبرلة العالم و دمقرطته على طريقته، فقد صارت تلك ديانة العالم الجديدة فُي عالم السياســة لتكريس واقع سياسي يحترم أو يدعي أنه يحترم حقوق الانسان والحريات السياسة والمدنية وهو ما ينسجم مع دلالة الليبرالية المشتقة من ليبرتي liberté أي الحرية. واعتبر ذلك هو الواقع والمآل الأخير الذي تساق إليه البشرية سوقا. وأشهر من وضع هذا الاستشراف في زمن العولمة فرنسيس فوكوياما صاحب فكرة (نهاية التاريخ) التي بثها في كتابه المشهور نهاية التاريخ والإنسان الأخير. والذي جاء فيه:" أن إجماعا ملحوظا قد ظهر في السنوات الماضية في جميع انحاء العالم حول شرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم بعد ان لحقت الهزيمة بالإيديولوجيات المنافسة مثل الملكية الوراثية، والفاشية، والشيوعية في الفترة الأخيرة، غير أني أضفت إلى ذلك قولي أن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الايديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ.... إنه من غير المستطاع أن نجد ما هو أفضل من الديمقراطية الليبرالية مثلا أعلى" [1].

ومن إيجابيات العولمة التي يراها المرحبون بها والمروجون لها ويؤسسون عليها موقفهم هذا ،أنها أتاحت تهوية إيديولوجية لشعوب كانت تعيش حالة من العزلة والانغلاق الإيديولوجي الخانق ، وذلك بأن حطمت أسوارا منيعة كانت تحتمي بها دول ذات توجه إيديولوجي لا يسمح بتيارات وافدة أن تمر وأحدثت التهوية التي يحتاج إليها الإنسان في حياته بأن وصلته بفضاءات إيديولوجية واسعة وتجعله يستفيد من تلك التجارب المتنوعة ونعني هنا دول أوربا الشرقية والصين والاتحاد السوفيتي سابقا وعموم دول العالم الثالث التي كانت ذات توجه اشتراكي خاصة وحكمتها أنظمة شمولية كما يحفظ التاريخ .كما أن

العولمة قدمت خدمة جليلة لكثير من مواطني هذه الدول . فيما يقدرانصار العولمة .،فبوسائل الإعلام المتطورة التي تملكها اقتحمت على هذه الأنظمة الشمولية خلوتها وانفرادها بمواطنيها وفضحت الممارسات القمعية لهذه الأنظمة ولم يعد شيء من كل ذلك خافيا. وطرحت بديلا سياسيا هو الديمقراطية،الديانة الجديدة للعالم في مضمار السياسة والتي تريد العولمة له أن يعتنقها مما حملت الكثير من هذه الأنظمة على مراجعة ممارساتها وتعديلها حتى تدفع عن نفسها الحرج أمام المجتمع الدولي الذي هو لها بالمرصاد ، وصار يجرم من يرفض هذه الديمقراطية أو يلفظها أو يتجاهلها .إن هذا صار صمام أمان يمنع إلى حد كبير أن ينزلق الحاكم إلى الظلم والاستبداد وتكميم الأفواه. كما عرف في تاريخ تلك الأنظمة. إن وسائل الاتصال المتطورة وهي إفراز عولمي . فيما يرى أنصار العولمة . أتاحت للعالم أن يرى بعضه بعضا بشفافية غير مسبوقة.

وصار بالإمكان الوصول إلى أبعد نقطة على الأرض ولم يعد التعتيم الإعلامي وسيلة ناجعة في التستر على مظالم تلك الأنظمة وهي المظالم التي يذهب ضحيتها مواطنو تلك الدول.

قدم **مستشار الأمن القومي السابق للرئيس الأمريكي جورج بوش أنتوني ليك قدم إطارا مرجعيا للسياسة الخارجية الأمريكية في خطاب ألقاه بمعهد هوبكنس الشهير في خريف 1993 حول تعميم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وقد نظر المراقبون آنذاك إلى هذا الخطاب وكأنه الإطار المرجعي أو الأنموذج لعالم ما بعد الحرب الباردة، فصاغ الخطاب السياسي آنذاك تعابير مثل "الصناديق* عوض البنادق أو شخص واحد؛ وصوت واحد لكن ليس مرة واحدة"**[1].

ويصرح الرئيس الامريكي بيل كلينتون بنبرة نرجسية واستعلاء واضحين:" أن امريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري،وأننا نستشعر أن علينا التزاما مقدسا لتحويل العالم إلى صورتنا"[(2)] .

أنها(أي الديمقراطية) عند أنصارها هي المآل الأخير الذي يجب أن يستقر عليه التاريخ فيما تقرر دراسات استشرافية ذات توجهات ليبرالية . ".لقد كتب فرنسيس فوكوياما مقاله الشهير (1989) عن نهاية التاريخ والانتصار النهائي لليبرالية بشقيها الاقتصادي(السوق)والسياسي (الديمقراطية)[(3)].

عندما يتحالف المال والسياسة :كانت دول المركز هي التي تحوز اغلب موارد المال لتستزيد به أموالا أخرى تأخذه بأي طريقة التي قد يكون منها الابتزازلقادة الدول الفرائس (دول الاطراف)الذين نصبتهم امريكا او اعانت على ايصالهم بطريقة او بأخرى لمراكز الحكم في دول الاطراف المنقوصة السيادة،وهذ الصنف من الحكام هو الذي ترتاح إليه دول المركز ،وتتخذه ذراعا قوية تقمع به كل معارضة تنتصر لمواطني دول الاطراف ، يقول نعوم تشومسكي**Naom Tchomski:"يؤكد مخططو السياسة الامريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية في دراساتهم عالية المستوى، الواحدة تلو الأخرى ،أن التهديد الرئيسي لنظام العالم الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة، يأتي من الوطنيين في العالم الثالث،ومن الأنظمة التي تسمى أحيانا غلاة الوطنية ،والتي تستجيب للطلبات الشعبية بخصوص تحسين المعيشة وتلبية الحاجات المحلية الضرورية .كرر وأكد المخططون الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية: منع وصول المغالين في وطنيتهم للحكم.وإذا ما وصلوا إليه بطريقة أو بأخرى. فيتحتم عزلهم وتنصيب حكومات تفضل الاستثمار برأسمال خاص محلي أو أجنبي...وإذا كنت من مخططي السياسة الأمريكية، فتلك الأهداف بمثابة الهواء الذي تتنفسه'' ..يبدو هنا ان

العولمة خصم عنيد للزعماء الوطنيين الذين اخلصوا لأوطانهم مما يعني ان اسقاطهم أومنع وصولهم إلى الحكم هو الوضع المريح ومن ثم هدف استراتيجي للمركز.

ويردف تشومسكي في نفس السياق قائلا: " تتوقع الولايات المتحدة أن تضطر إلى اللجوء إلى القوة .وتتحالف مع العسكريين ،أقل الجماعات السياسية معاداة للولايات المتحدة في امريكا اللاتينية ...ولذلك فإنه يمكن الاعتماد عليهم لسحق أي جماعات وطنية تفلت من قبضة اليد."[1] .

لم تدخر العولمة وسعا ولم تترك وسيلة تعينها على فرض هيمنتها واحكام قبضتها على دول الاطراف إلا واستعانت بها ومن ذلك البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسيات التي صارت من القوة بحيث تؤثر على الدول المضيفة وقراراتها بحيث تتدخل لصياغة تشريعات تخدم مصلحتها[2] .وهذه هي أقوى الايدي الباطشة للعولمة والملعقة التي تغرف بها العولمة من دول الاطراف التي صارت صيدا سهل لكواسر العولمة ،هذه المؤسسات العولمية لم تعد تأبه بتوجيهات هذه الدول المضيفة التي اخترقت سيادتها وهي تمارس نشاطها على أراضيها وصارت مصالحها القومية هي آخر اهتمامات المركز في احسن احوالها. كما أن ثورة الاتصالات والمعلومات حدت من اهمية الحدود الجيوسياسية. يقول المفكر الفرنسي روجي غارودي عن العولمة أنها " نظام يُمكّن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات اللاإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق"[1].

فهدف أنصار العولمة المالية في المنظور القريب هو طمس هيبة الدولة وكيانها المتميز من أجل إعطاء الأولوية لرؤوس الأموال, وكأنه يفترض في الدولة ان تضع نفسها في خدمة هذه الأموال حتى ولو كانت أهدافها الاستراتيجية مضادة للأهداف الإنسانية والحضارية والثقافية التي تحفظ لشعب هذه الدولة كيانه ، أي أنها عولمة الأشياء التجارية، والتي يسلم بمقتضاها العالم نفسه طائعا أو مكرها إلى جشع رأس المال [2]. لقد صارت الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية "مؤسسات عالمية التي تتولى تسيير العالم فعليا ،شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية، مما يعني نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها وتوجيهه ،وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها "[3] .

إذن ،تسعى دول المركز، مركز العولمة، إلى جر الأطراف بعلاقات اقتصادية غير متكافئة ينتج عنها إملاء شروط المركز القوي المتقدم على الجنوب المتخلف ،مع استمرارها كواقع لاستنزاف الأموال وتطبيق سياسة إخضاع تلك الشعوب الفقيرة ، وتعني هذه السياسة "جعل الاقتصاد في جميع انحاء العالم يتبع النظام نفسه

ويطبق الأساليب ذاتها ويستعمل آليات اقتصادية يمليها سدنة العولمة الكبار. وذلك ما يؤدي عادة إلى سلبيات كثيرة أهمها زيادة البطالة، وإشاعة الفقر ،وتراجع دور الدولة ليقتصر على الدور الرقابي ،مما يمنع قيام بيئة مستقرة من شأنها أن ترفع من عملية التنمية ،فعدم الاستقرار ، يؤدي بالتنمية إلى التراجع إلى أدنى مستوياتها[4]. وغني عن البيان أيضا أن من يتحكم في الاقتصاد والمال هو من سيتحكم ويسيطرسياسيا وله أن يفرض ما شاء من المفاهيم وأنظمة الحكم ويحملها ما شاء من المعاني والدلالات .

الديمقراطية بطعم عولمي، أو عند ما تلبس ديكتاتورية العولمة مسوح الديمقراطية ؟؟؟؟

نحن اذن امام دول مخترقة السيادة* منهكة الاقتصاد ،تعيش تحت رحمة كواسر العولمة التي تحسن الاجهاز على الجريح الضعيف،ولا تترك لها من اسباب الحياة الامايعين على حفظها كفريسة طازجة .فكيف انعكس ذلك كله على الديمقراطية في تلك البلدان الاطراف او بتعبير أدق ،الفرائس؟؟؟؟

ان الدول التي تولت كبر العولمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية هي في عمومها دول ذات منزع استعلائي مهيمن سجلها حافل بالانتهاكات الانسانية الصريحة والصارخة في كل مجال ،وهو امر لم يعد خاف على أحد.كل ما تفعله دول المركز انها تبحث له عن مسوغ يجعله مشروعا او على الاقل مسكوتا عنه . ولم يعجز أمريكا ومن يدور في فلكها أن تظهر بمظهر المنضبط بالشرعية الدولية وايجاد الاعذار في كل تصرفاتها ومعاملاتها للدول،بحيث تتفق مع ظاهر النصوص والشعارات أوتلوي أعناقها بحيث تكيفها وتمررها حسب مصلحتها. إلا أنها تتنافى وروح النصوص التي هي تشريعات ومواثيق الأمم المتحدة: لقد احتلت دولا باسم تكريس الديمقراطية .وشنت حملات إبادة باسم حقوق الانسان ،واخترقت سيادات دول باسم الدفاع عن استقلالها أو دفاعا عن مواطنيها ضد حاكمها المستبد كما صورته امريكا بحق أو بباطل. وفتت دولا باسم الدفاع عن حقوق أقليات من المواطنين ،وعذبت مواطنين وانتهكت حقوقهم الإنسانية وداست على كرامتهم بمسوغ محاربة الإرهاب .ودمرت دولا باسم محاربة الارهاب واعتدت على دول في حرب استباقية باسم حماية الأمن القومي....

ولم يكن مفهوم الديمقراطية بمنأى عن التحويروالتجويف وإفراغه من حمولته الدلالية التقليدية التي عرفناها والتي حملت العالم على ان يتخذها ديانة سياسية يدين بها.ويجرم كل من يتلكِؤ في تطبيقها فضلا عمن ينكرها جملة وتفصيلا.

يمكن الى حد كبير استشفاف ديمقراطية العولمة من خلال واقعها او تصريحات مفكرين غربيين على قاعدة "وشهد شاهد من اهلها".من ذلك ما جاء في كتاب المفكر نعوم تشومسكي(ما ذا يريد العم سام) إذ يقول :نستطيع مما سبق ان نفهم سياسة الولايات المتحدة الامريكية في العالم الثالث:نحن نعارض . بمثابرة واصرار. الديمقراطية إذا كانت نتائجها خارج نطاق سيطرتنا ،والمشكلة مع الديمقراطيات الحقيقية أنها عرضة للوقوع فريسة للهرطقة التي تزعم أن على الحكومات الاستجابة لمصالح شعوبها بدلا من مصالح المستثمرين الامريكيين . ويردف قائلا:"نشر المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن دراسة

لقد كان كلام تشومسكي غاية في االصراحة،إذ فضح ديمقراطية العولمة ورجع بها إلى أصول أصولها التي تنسجم معها،فهذه الديمقراطية بنت العولمة التي هي بدورها بنت الليبرالية ،التي ترتد إلى أصول ذرائعية براغماتية لا تعترف إلا بالمنفعة ،كما يقرر ذلك كبار منظريها.وكما هو معروف في أدبيات هذا المذهب الفكري.

فإذا تقرر لدينا هذا الأصل ،زال عجبنا من كل تصرف صادم صادر عن دول المركز يستهدف تحوير الديمقراطية بما ينسجم والأهداف الكبرى لسياسات هذه الدول،ليصير كلامنا عن ديمقراطية العولمة لاعن عولمة الديمقراطية.والفرق واضح بين العبارتين،إذ الاولى تعني الديمقراطية كما فهمتها العولمة وأضافت إليها بهارات قوية غيرت من طعمها بل افقدتها طعمها تماما وجعلته غير مستساغ وغير مستمرئ ،وروجت لها بل فرضتها فرضا كما فرضت على العالم النمط الليبرالي ولونت به كل مظاهر الحياة في العالم .في

حين ان العبارة الثانية تعني فقط ان العولمة اخذت على عاتقها الديمقراطية كما عرفناها

جميعا وأراد تعميمها على كل دول العالم .والراجح أن دول المركز اختارت ديمقراطية العولمة.

إن قراءة في أدبيات العولمة خاصة عند الخصوم تكشف أن أولئك قد استنفذوا الأوصاف القادحة(استعمار ،فخ ، تحدي العولمة، فخ العولمة ، سلبيات العولمة ، رياح العولمة ، نذر العولمة ، ضد العولمة ، مقاومة العولمة، مرض العولمة .استعمار جديد، ديكتاتورية، محاكمة العولمة..) ذلك ان العولمة تنتكس بالانسان وتنزل به الى دركات التخلف والفقر وكل ماهو قبيح يطال حياة المواطن *.

لقد سمح مركز العولمة لنفسه واعطاها الحق . باعتباره يملك أسباب القوة . في التدخل السافر في شؤون الدول ذات السيادة والتي صارت منقوصة.من ذلك التدخل الذي تمارسه أمريكا خاصة، وهي المحكومة بالمصالح لا بالمبادئ،وتصديق ذلك ما صرح به وولف ويتز، نائب وزير الدفاع الامريكي السابق دونالد رامسفيلد

ورئيس البنك الدولي السابق،عن مشروع القرن الأمريكي الجديد بقوله :"إنه زمن القوة العسكرية لأمريكا التي لا منافس لها، وزمن الأمل الاقتصادي والنفوذ الثقافي[2]. ويترجم هذا الاستعلاء تصريح لجون بوتنغ رئيس المدراء التنفيذيين السابق في بنك بنسلفانيا: " نحن الذين نقرر من الذي سيعيش ونحننقرر من الذي سيموت"[(1)].

ولكنها مع ذلك لم تفوت الفرصة واتخذت من بعض المسوغات الوجيهة، ومنها حقوق الإنسان، وحماية الأقليات ، والديمقراطية، ومحاربة الإرهاب، ومنع تطوير أسلحة الدمار الشامل، والأمن القومي.... ذريعة للتدخل واختراق سيادات الدول غير آبهة بضيق واستياء تلك الدولة(أنظمة وشعوبا) ذات السيادة المخترقة ،إن كانت هذه الأنظمة أو الشعوب تملك أصلا أن تستاء أو تتضايق أو تحتج.

من الحجج التي كان أنصار العولمة يملأون بها ايديهم في مقام الدفاع عنها .كما رأينا . انها اتاحت شفافية غير مسبوقة جعلت كل دولة اشبه ماتكون بالصندوق الشفاف الذي يشف عما بداخله، لقد ولى زمن التستر والاحتماء بالسيادة الوطنية المطلقة والتذرع بحجة "هذا شأن داخلي" وتصدع جدارها وسياجها الذي اخترقته العولمة . وكان ذلك في وجه من وجوهه فرصة لمواطني دول الاطراف ان تفضح الانظمة التي كانت تحكمها في عمومها،وتكون تلك خطوة جريئة نحو تحقيق العدالة واسقاط الانظمة الاستبدادية.

غير ان دول المركز ،كواسر العولمة كانت الاسرع الى اهتبال تلك الفرصة لتخدم بها اهدافها الاستراتيجية ولتخرق بها سيادات تلك الدول (دول الأطراف)وتجعل منها مستعمرات جديدة لاتختلف عن المستعمرات القديمة الا في كون دول المركز لم تحرك جيوشها وأساطيلها ، واستبدلت ذلك بمنع الوطنيين من الوصول إلى سدة الحكم وإيصال العملاء الذين يدينون بالولاء لدول المركز ،وذلك هو الثمن الذي يدفعه العميل مقابل بقائه في السلطة إنه الابتزاز الذي يمارسه المركز على عملائه في دول الأطراف.ويبدو هنا ان الكلام عن الديمقراطية كما عرفناها ضرب من الوهم.

وإلى قريب من هذا يذهب برتراند بادي*حينما يقرر أننا نعيش الآن مرحلة اللاسيادة بحكم أن الامبراطورية الامريكية تتمسك بمفاتيح السيادة كاملة، دون أي شراكة أو منافسة، فأولى نتائج العولمة العسكرية هي إلغاء السيادات أي المبدأ الأساس الذي قامت عليه الدول الوطنية من خمسينيات القرن المنصرم إلى حد الآن [(2)]

في عام 1948 وفيما يعرف بالمذكرة رقم 23 لتخطيط السياسة ،يصرح كينان وهو من ألمع وأذكى المخططين الأمريكيين ، وله دور في تشكيل عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية: "عندنا حوالي 50 بالمائة

من ثروات العالم وفقط 6.3 بالمائة من سكانه ....وبمثل هذا الوضع لا يمكننا تجنب حسد واستياء الآخرين .مهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة هي

ترتيب نموذج للعلاقات يحافظ على استمرار ذلك التفاوت ...ولتحقيق ذلك سيكون علينا التخلي عن العواطف وتركيز اهتمامنا على أهدافنا القومية المباشرة...يجب أن نمسك عن كلامنا المبهم للآخرين...والأهداف غير الحقيقية مثل حقوق الإنسان، ورفع مستوى المعيشة، والتحول للديمقراطية، ولن يكون اليوم الذي نضطر فيه للتعامل بمنطق القوة بعيدا، وكلما قلت عوائقنا من جراء رفع تلك الشعارات كان ذلك أفضل"[1].

وإذ نتكلم عن الدولة ،فان المواطن الذي هوالجزء الذي لا يتجزأ من الديموس إنما يستمد حريته من استقلال دولته التي ينتمي إليها . وكما يقول جورج بيردو: إن المواطن لا يكون حرا إلا في دولة حرة [2]

لقد نجحت دول المركز في استغلال القضايا التي ذكرنا، خدمة لأغراضها ومصالحها، و من ذلك تأديب الدول (المارقة) التي ضايقتها ب(مشاكساتها وشغبها)ولم تنقد لها بسهولة، فأشهرت في وجهها هذه الورقة او تلك .وأسوأ ما في استعمال هذه الذرائع أن تقترن بالكيل بمالين، وازدواج المعايير في التعامل حسب علاقة أمريكا بالدولة وتحديدا بالنظام الحاكم. خاصة إذا كان وطنيا مخلصا وقد رأينا كم تتضايق أمريكا ومن يدورون في فلكها من دول المركز، من الوطنيين، ليؤول الأمر. والواقع ذا. إلى إهدار لحقوق المواطن باسم حماية حقوقه، خاصة عندما تحرك أمريكا المواطنين ،ضد هذا الحاكم، وهي اللعبة التي تحسنها جيدا دول المركز، فتدخل الدولة في حالة من اللااستقرار، تطال المواطن ابتداء بآثارها المدمرة التي تأتي على كل مكاسب المواطن في دول الاطراف.ولا نحتاج هنا الى تقرير أن الديمقراطية كما عرفناها لم يعد لها وجود في مثل هذه البيئة الخانقة .

إن ما تشجعه أمريكا هو نمط التنمية الذ ي يحترم مصالح المستثمرين الأمريكيين، وأن الدول التي تحاول التنمية المستقلة تجابه بالعداء والعنف[3].

لقد تعضد صف خصوم العولمة ومناهضيها بمواقف بعض المفكرين ممن ينتصرون للدولة الوطنية وسيادتها ،ومنهم جان زيغلر ، إذ يرى أن القدرة التنظيمية للدولة تضعف كنتيجة خصخصة العالم ،التي تفرغها من معناها ومن ذلك الانتخابات و عمليات التصويت الشعبية .إنها تحرم المؤسسات العامة من سلطة التنظيم .إنها تقتل القانون فلا يبقى من الجمهورية كما ورثناها من الثورة الفرنسية سوى الشبح [4]. وكماجاء في ميثاق الأمم المتحدة(26جوان 1945):"تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع

اعضائها"[5]. فهي فيما يبدو مؤامرة على الدولة الوطنية لنزع لبها وتجويفها .وقد نجحت العولمة في ذلك إلى حد كبير. فقد عملت العولمة على إيقاظ الانتماءات الأولية(دينية،

5) **ميثاق الأمم المتحدة** ، الفصل الأول المادة الثانية الفقرة الأولى قبلية، مذهبية،جهوية...)،تحت شعارات إشاعة الديمقراطية والليبرالية، والدعوة إلى الشفافية، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحقوق المرأة، وساعد على ذلك ضعف دور الدولة، وكذلك بث أفكار في وسائل الإعلام تشجع على إثارة الانقسامات على أسس مذهبية وطائفية[1] .

ومن المناسب سوق هذا التصريح لهيربرت هو الرئيس الأمريكي الحادي والثلاثين للولايات المتحدة (1929-1933):"إن مشكلة الرأسمالية هي الرأسماليون، فهم جشعون جدا"[2]. فإذا أضفنا إلى كل هذا أن الدول الرأسمالية الكبرى التي تحتمي بها هذه الشركات العابرة للدول بل للقارات تحوز شرعية التدخل العسكري أوبالقوة الاقتصادية (كالحصار الاقتصادي) في شؤون الدول المارقة (لتأديبها) من حين لآخر، أو تعطيها بعض المساعدات كمكافآت على حسن السلوك وتجنب المشاكسات التي تزعجها. ولم تعد تلك الحساسية التي كانت للدول عندما تستفز وتستنفر عند اختراق سيادتها، وقد قتلتها الرغبة أو الرهبة جراء ما تلوح به القوى العظمى من سياسة العصا والجزرة .إذا وضعنا كل هذا في الاعتبار ،لا نعجب إذا رأينا الكفة تميل لصالح هذه الشركات ومن ورائها دولها التي تحميها و تحتمي بها،وتكون هي الرابح الأكبر في هذه العملية وهي التي تحتكر آليات العملية الاقتصادية كلها أو جلها دون رأفة بذاك المسكين المستهلك وهو مواطن الدول النامية وهو أضعف حلقة في السلسلة كلها، فلا يطاله إلا الفتات. فكأن العولمة قد أزالت الحواجز والحدود والعوائق لكي يقهر القوي أية مقاومة للضعيف ،ويبتلع الغني كل ما يملكه الفقير ،فيزداد الأغنياء غنى وقوة، في حين يزداد الفقراء الضعفاء فقرا وضعفا، وبالتالي تتسع وتتعمق الفجوة فيما بينهما،وتظل كفة ميزان العالم تميل لصالح الأقوياء إلى أن يفقد العالم توازنه تماما، وتغطي الكوارث والمحن خارطته [3] ....فمن قال إن "مصاصي الدماء" خرافة؟

وإذا كانت العولمة ومن ورائها المركز تزعم انها تتيح فضاء رحبا لحرية التعبيربما توفره من منابرتزعم أنها تتيح له أن يقول أي شيء عبر وسائل الاتصال المتطورة مما نراه اليوم ،فإننا نتساءل ، أترى هذه وحدها هي التي تحل مشاكل الإنسانية الجادة؟ وهل يمكن للديمقراطية الشكلية التي تحتكم إلى السوق وتغيب رعاية الدولة التي تضمن له حقوقه الاقتصادية والاجتماعية ولو في حدودها الدنيا، أن تفيد المواطن وتأخذ بيده

ليحل مشاكله؟ وهل يمكن للديمقراطية الحقيقية والفعالة، (وهي على كل حال ليست التي تريدها العولمة بوضعها الراهن)أن تنبت في معدة خاوية ؟وماذا يفيد المواطن الجائع في أفريقيا- قارة الفقر والجوع والاوبئة بامتياز ،أن تتيح له أن يقول ما يشاء ليذهب ما يقوله أدراج الرياح،وهل يستطيع الكلام أصلا وهو على مشارف الموت جوعا؟

"إن الإنسان الجائع .كما يقول جان زيجلر. لا يمكن أن يهتم بحقوقه الديمقراطية ، لأن ورقة الانتخابات غير صالحة للأكل.وبالنسبة إلى الإنسان الأمي ليس لحرية الصحافة أي معنى "[1].

ونحن هنا لا نقلل من الحرية كمكسب مواطني مهم يستحق التنويه، بل هو قرين الكرامة الإنسانية، ولا أدل على ذلك من أن المستبد الظالم أيا كان يضع يده أول ما يضعها على حريات الناس، فيكمم الأفواه ويكبل الأيدي ويخنق الأصوات، هذا إذا افترضنا أن العولمة الراهنة صادقة وجادة في التمسك وتكريس الديمقراطية(بمعناها التقليدي)وهو أمر مستبعد، والدعوة إليها وإشاعتها، وهوما لا يتفق مع بعض التصريحات الرسمية ، إنها إذن المصالح لا المبادئ .وانها ديكتاتورية العولمة تلبس لبوس الديمقراطية الخادعة.

خاتمة:

أن نظام العولمة ليس ديمقراطيا كما يزعم دعاته والمبشرون به إذ يقوم على خيار وحيد لا ثاني له هو نظام السوق والاحتكام إليه ،وحرية التبادل ،وفتح الأسواق، وإلغاء الحدود ،والمنافسة الشرسة التي بين قوى غير متكافئة يجعل الضعيف لا منهزما فحسب بل فريسة وضحية ستفترسها العولمة التي لا قبل له بها ،وانهزام الصناعة المحلية في البلدان المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات ،وهي الطرف الضعيف في المنافسة لا يعني إلا شيئا واحد : زيادة تدهور اقتصادي سيدفع ثمنه مواطنو تلك البلدان. سيدفعها من أمنه المهدد ومن ثقافته المخترقة ومن بيئته الملوثة التي سممتها نفايات مصانع الدول المتقدمة، ومن وضعه الاجتماعي المتردي ومن كرامته التي ستمرغ بالتراب وقد أهدرت بفعل مطالب الحياة التي لم تعد تتحقق له أو بعض منها إلا بالتنازل عن كرامته بعد أن أدارت له دولته ظهرها أو بالنسبة إلى دولته التي هي الأخرى اخترقت سيادتها مما يعني فقدانها كرامتها أمام مساومات من دول المركز لا تملك في الكثير من الأحيان إلا الانصياع لها.

ومن حقوقه المهدرة ،بفعل ديمقراطية شكلية زائفة تركز في أحسن الأحوال على الحق السياسي وحده(من حرية تعبير واحتجاج وتنظيم المظاهرات غير مجدية في الكثير من الأحيان ،ونحوها....) وتهمل الحقوق

الأخرى من اجتماعية وثقافية وإنسانية ومدنية والتي بها قوام الحياة الإنسانية الكريمة للمواطن.وتلك من امهات مقاصد الديمقراطية كما هو معروف.

المراجع:

1) عن ابراهيم الناصر .العولمة مقاومة واستثمار مكتبة الملك فهد الوطنية طبعة سنة2006

2)آلان تورين .ما الديمقراطية ؟ . ترجمة عبود كاسوحة ،منشورات وزارة الثقافة السورية، طبعة سنة 2000

3)أيمن احمد الورداني :حق الشعب في استرداد السيادة ،مكتبة مدبولي القاهرة الطبعة الأولى سنة 2008

4) جان زيغلر سادة العالم الجدد ترجمة محمد زكريا اسماعيل .مركز دراسات الوحدة العربية .الطبعة الأولى سنة 2003..

5)جون ستيل ،جوردون :امبراطورية الثروة ترجمة محمد مجد الدين باكير .سلسلة عالم المعرفة .المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت عدد 358 ديسمبر 2008 الجزْء الثاني.

6)"حازم الببلاوي .عن الديمقراطية الليبرالية ،قضايا ومشاكل .دار الشروق .

7)حسن أوريد" الديمقراطية في الميزان" مجلة مقدمات- العدد11-12-1998-

8)روجيه غارودي.: العولمة المزعومة – الواقع-الجذور– البدائل، تعريب الدكتور محمد السبيطلي، دار الشوكاني للنشر والتوزيع، صنعاء-اليمن، 1998م،

9)كارل بوبر.في الحرية والديمقراطية .ترجمة عقيل يوسف عيدان .مركز الحوار للثقافة (تنوير)الكويت الطبعة الأولى سنة2009.

10)مجموعة من المؤلفين :التنمية الاقتصادية العربية الإمكانيات والتحديات، ضمن كتاب اشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1997.

11) محمد مورو : جرائم أمريكا والغرب ،جزيرة الورد القاهرة، الطبعة الأولى سنة 2010

12)محمود الخالدي: الديمقراطية في ضوء الشريعة الاسلامية.شركة الشهاب للنشر والتوزيع ب ط ب ت .

13) ميثاق الأمم المتحدة ، الفصل الأول المادة الثانية الفقرة الأولى

14)نبيل راغب :هيبة الدولة, التحدي والتصدي. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ب ط . سنة 2003مرجع سابق .

15)نعوم تشومسكي : ماذا يريد العم سام ، ترجمة عادل المعلم ، دار الشروق ،بيروت الطبعة الأولى سنة 1998

16)عبد الجليل كاظم الوالي جدلية العولمة بين الرفض والاختيار ،المستقبل العربي العدد 1مارس 2002

17)عبد العزيز المنصور: العولمة والخيارات العربية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25-العدد الثاني-سنة2009.

18)عزت السيد احمد:انهيار مزاعم العولمة . قراءة في تواصل الحضارات وصراعها منشورات اتحاد الكتَّاب العر ب دمشق . عام 2000.

19)غازي الصوراني: البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة ،إصدار منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني سنة2000،

20)"فرنسيس فوكو ياما: نهاية التاريخ وخاتم البشر.، ترجمة حسين احمد امين. مركز الاهرام للترجمة والنشر القاهرة . الطبعة الأول سنة1993

21) شريف دلاور :السطو على العالم ، التنمية والديمقراطية في قبضة اليمين المتطرف ،الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعة سنة 2012 .

22)عمر عبد السميع :أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية مكتبة الاسكندرية طبعة بدون تاريخ.

مراجع باللغة الاجنبية (الفرنسية)

1)Angela Barthes :Petit manuel simplifié pour comprendre la mondialisation . EPU coll economie et gestion :Paris2005 .

2)Bertrand Badie .un monde sans souveraineté entre ruse et responsabilité ,Paris Fayard 1999 .

3)Dominique Colas :citoyenneté et nationalité. Perspectives philo politiques d'aujourdhui :PUF ,Paris 1ére edition1991